

13 SEP 1989



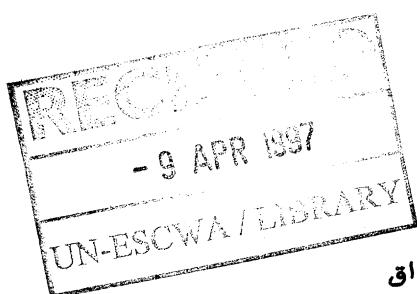
الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
//ESCW/SD/89/WG.1/24
١٩٨٩ ٢٩ آب /أغسطس
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا
٢٨ - ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩
عمان



رعاية المعوقين في العراق

إعداد

باسل جودت الحسيني
خبير - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

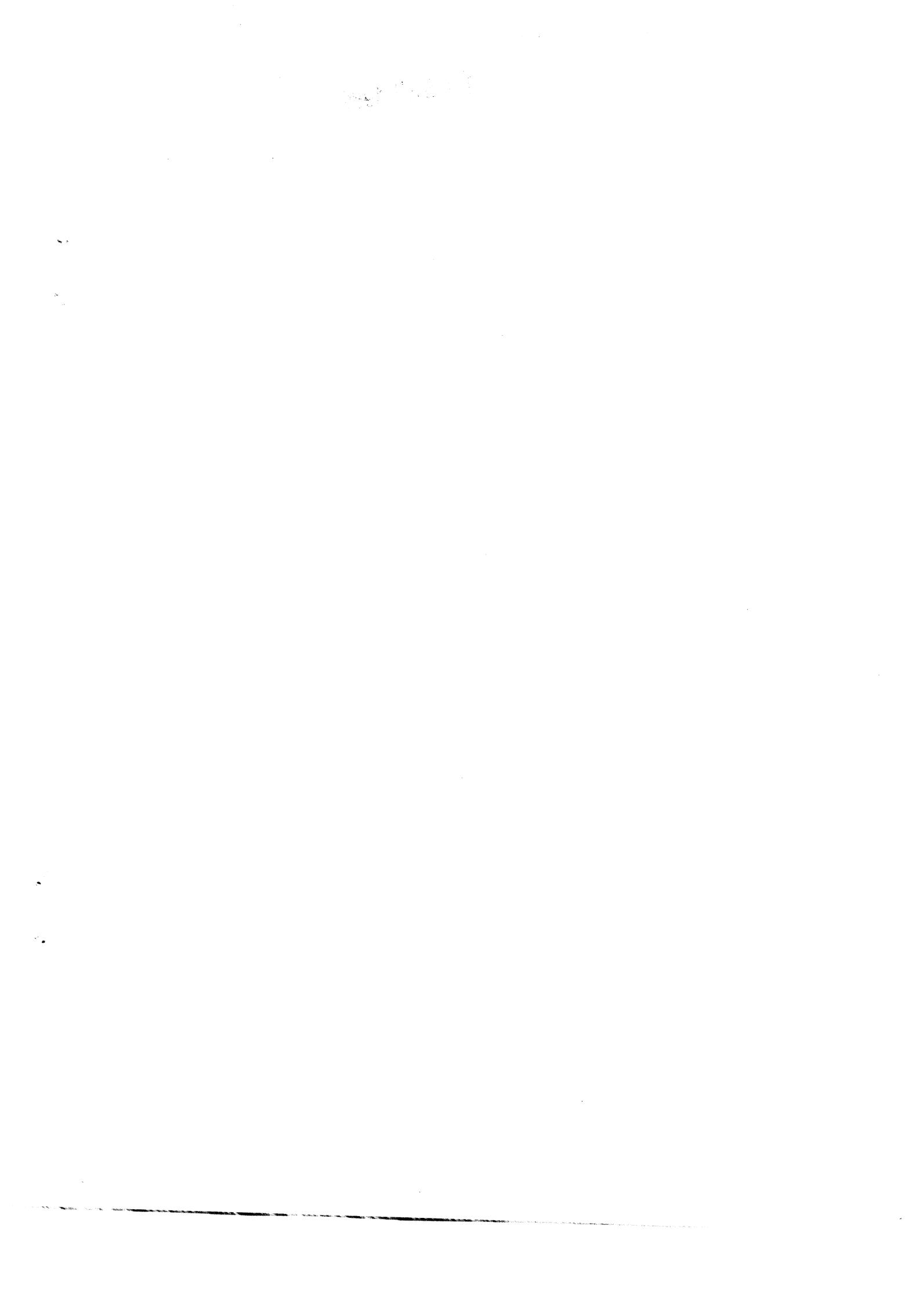
ESCWA Documents converted to CDs.

89-1076

CD # 5

Directory Name:

CD5\SD\89_1_24.A
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan



خلاصة

لقد أصبح التوجه الجديد نحو رعاية المعوقين وتأهيلهم ظاهرة عامة في جميع المجتمعات، إلا أن حجم الجهد المبذولة في هذا المجال ونوعها يختلف من مجتمع لآخر حسب الامكانيات المادية والفنية المتاحة، وتقع عادة في اتجاهين: الأول يمثل الجانب الوقائي، والثاني يمثل العلاجي والتأهيلي.

ويلاحظ أن العوامل الكثيرة المسؤولة عن ارتفاع عدد المعوقين تقترب بالوضع الراهن للعديد من الدول النامية، مما يتطلب مساعدتها في العمل على تبني برامج عمل متكاملة من جميع الجوانب الوقائية والعلاجية والتأهيلية.

وفي العراق، كانت هنالك جهود متفرقة في مجال رعاية المعوقين منذ أواسط العشرينات، إلا أنها أصبحت منظمة ومركبة عند صدور قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٨، حيث عملت هذه الوزارة على إصدار تشريع متكامل يضمن توفير الرعاية الاجتماعية لكافة الشرائح الاجتماعية ومنها المعوقون. فقد صدر قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الذي اعتبر الرعاية حقاً من حقوق كل معوق وحدد الأسس التي تقدم بموجبها هذه الخدمات حسب درجة العوق ونوعه.

وبذلك انتشر في العراق ٤٩ معهد لرعاية المعوقين بمختلف أنواع العوق، بلغ مجموع طلابها ١٥٣ طالباً تقدم لهم الخدمات التعليمية والتأهيلية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، مجاناً.

ومن خلال هذا التوجه الشامل نحو رعاية المعوقين، يمكننا اعتبار هذه الجهد عبئاً مادياً مضافاً سواء على الأسرة أو على المجتمع. ولكن المشكلة بالنسبة للأسرة العراقية، شأنها في ذلك معظم الأسر في الدول النامية، هي أن العبء الحقيقي هو العبء المعنوي الذي يتطلب الكثير من الجهد المنظم لتنمية المجتمع نحو قبول المعوق والتعامل معه على أساس الفرصة المتكافئة ومنحه حق التعليم والتأهيل شأنه في ذلك شأن بقية الناس الاعتياديـن.



مقدمة

لقد شهد القرن العشرين تحولاً ملحوظاً في النظرة إلى المعوقين، حيث بدأت تبذل جهوداً منظمة لرعاية المعوقين وتأهيلهم ومساعدتهم على القيام بأدوار عديدة في المجتمع تناسب مع قدراتهم وهي جهود تهدف كلها إلى مساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم والتكيف والاندماج في مجتمعهم. وقد وضع هذا التوجه حداً للنظرة القديمة إلى المعوق باعتباره عبئاً على المجتمع، وأحدث انقلاباً جذرياً في نوع وحجم الرعاية المقدمة لهذه الفئة، والتي لم تكن تتجاوز نظرة العطف والشفقة عليهم.

وقد تعزز هذا التوجه الجديد بالتوسيع الكبير الذي تحقق في الرصيد النظري المتراكم لكثير من العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع العام وعلم النفس وعلم الاجتماع الطبي وغيرها، مما أكسبه إطاراً اجتماعياً تضافرت من خلاله جهود الكثير من المؤسسات الأهلية والحكومية لتقديم الرعاية للمعوقين بشكل منظم.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأ التأهيل المهني - بمعناه الفني الدقيق - يأخذ دوره في هذا المجال لتتكامل حلقات الرعاية والخدمات المقدمة للمعوقين بمختلف أنواع العوق بعد أن كان هذا النشاط محدوداً ومتقتراً على تأهيل المعوقين بدنياً^(١). وقد اكتسب التأهيل المهني أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التزايد في إعداد معوقي الحرب فأصبح هذا النشاط متميزاً في كثير من الدول الصناعية المتقدمة التي بدأت توحد وتتوسع وتستحث العديد من البرامج التأهيلية التي اتخذت شكلاً منظماً في إطار قانوني ضم الكثير من التشريعات التي صدرت أيام الحرب وبعدها^(٢).

ولابد من الاشارة إلى أن صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٥^(٣) قد أعطى لمسألة رعاية المعوقين بعداً عالياً من خلال ما تضمنه من فقرات في هذا الشأن، وأعقبه بعد ذلك إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩، الذي يساوي بين الأطفال في الحقوق ويدعو إلى وقايتهم من كل ما يمكن أن يعوقهم، والى توفير العلاج والتربية الخاصة والرعاية التي تقتضيها حالة الطفل المصابة بعجز بسبب إحدى العاهات، وان يكفل للطفل المعوق الأمان من الناحيتين المادية والمعنوية. وبذلك أصبح هناك جهد دولي يتمتع بدرجات من التنسيق والتعاون في مجال رعاية المعوقين تمثل في صدور وثائق عديدة في هذا المجال كإعلان حقوق الأشخاص المختلفين عقلياً^(١٩٧١)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالوقاية من العوق وتأهيل الأشخاص المعوقين^(١٩٧٥)، بالإضافة إلى قرارات وثائق مختلفة أخرى صدرت عن الوكالات الدولية المتخصصة كاليونسكو واليونيسيف.

(١) البطريرق - محمد كامل - «الخدمة الاجتماعية : مهنة ذات علم وفن» مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦١ - ص. ٢٦٢.

(٢) مغربل - مخلص، تدريب وتأهيل المعوقين في المجتمع: جوانب من التجارب التطبيقية، الحلقة الدراسية لرعاية المعوقين بالدول العربية الخليجية - المنامة ١٤-٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، ص. ٥٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ (د - ١٤).

ومن الجدير بالذكر ان الخدمات والرعاية المقدمة للمعوقين في الدول المتقدمة قد تطورت تطويراً كبيراً من حيث الكم والنوع في الوقت الذي ما زالت فيه هذه الرعاية في الدول النامية دون المستوى المطلوب، رغم ان اعداد المعوقين فيها يبلغ ٨٠ في المائة من مجموع المعوقين في العالم الذين تجاوز عددهم ٥٠٠ مليون شخص.

ولو نظرنا الى العوامل الكثيرة المسؤولة عن ارتفاع اعداد المعوقين كالحروب والصراعات وغيرها من اشكال العنف والدمار، والفقير والجوع والأوبئة، وكذلك الى ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة المقللة بالألعاب والآحوال المعيشية الصعبة وسوء التغذية والمساكن المزدحمة وغير الصحية، والتي ارتفاع نسبة الأهمية بين السكان وإنخفاض الوعي بالخدمات الاجتماعية الأساسية والتداريب الصحية والتعليمية، وعدم توفر المعرفة الصحيحة بالعجز وأسبابه والوقاية منه وعلاجه، وعدم كفاية برامج الرعاية والخدمات الصحية الأولية وغيرها من العوامل التي وردت في برنامج العمل العالمي المتعلقة بالمعوقين^(٤)، لوجدنا ان غالبية هذه العوامل تقترب بالوضع الراهن للعديد من الدول النامية مما يدعو الى معالجة شاملة والى تضافر جهود شتى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المتخصصة لمساعدة هذه الدول على الالتحاق ببرامج عمل متكاملة من جميع الجوانب الوقائية والعلاجية والعلمية والتعليمية والتأهيلية في إطار المقتراحات التي قدمها البرنامج المذكور لرعاية المعوقين.

أولاً - رعاية المعوقين في العراق

لقد بدأ الاهتمام بالمعوقين في العراق منذ أواسط العشرينات، حيث كان هذا النشاط يعتبر وجهًا من وجوه البر والاحسان، لذلك اضطلع به الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدينية التي اشتغلت دوراً خاصة لاحتضانهم وتعليمهم.

الا ان هذه الجمعيات لم تستطع التوسيع في دائرة عملها او الاستمرار فيه، وكان لابد من تدخل الدولة بامكانياتها المادية والفنية. وبذلك توزعت هذه المهمة بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية وال التربية والصحة. الا ان تعدد الجهات المسؤولة عن رعاية المعوقين، مع غياب التنسيق بينها، خلق نوعاً من التداخل والازدواجية في العمل انتهى عند صدور قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٩٥) لسنة ١٩٧٨ الذي ارتبط بموجبه كافة معاهد المعوقين بدائرة رعاية المعوقين في المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية والتي تدعى حالياً (دائرة الرعاية الاجتماعية).

اما في مجال التأهيل المهني فقد كان من بين الخدمات التي يقدمها معهد رعاية وتأهيل المكفوفين في بغداد الذي تأسس عام ١٩٤٩ بعض الاشطة التأهيلية، الا ان أول نشاط منظم بدأ على اثر صدور نظام التأهيل المهني رقم (١٣٦) لسنة ١٩٦٧ وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية لدراسة مشروع اقامة برامج تأهيلية للمعوقين، وتم بعده افتتاح معهد التأهيل المهني في تل محمد عام ١٩٦٨. وقد ألغى

(٤) برنامج العمل العالمي المتعلقة بالمعوقين - الامم المتحدة - نيويورك ١٩٨٣ ص. ١١-١٢.

النظام المذكور بعد صدور قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠، حيث شكل بموجبه المكتب المركزي للتأهيل المهني الذي تولى المسؤولية الكاملة في هذا المجال. وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات تم بموجبها إعفاء الأجهزة والمعدات الخاصة بمعاهد المعوقين وكذلك السيارات الأجهزة واللوازم الأخرى التي تستورد لحساب المعوقين، من شتى الرسوم الكمركية وأية رسوم حكومية أخرى، وكذلك نظمت هذه القرارات تعينهم في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي حسب قدراتهم واستثنائهم من أحكام قانون العمل.

وأخيراً «صدر قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ الذي يعتبر تشريعاً متكاملاً» ضمن توفير الرعاية الاجتماعية لكافة الشرائح الاجتماعية المحتاجة إليها من فيهم المعوقون حيث أكد على شمول الرعاية الاجتماعية لكل فئات وطبقات المجتمع والتدرج بتطبيقه بإصرار مع تطور الامكانيات الازمة لذلك.

لقد عكس قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ بجلاء فلسفة القيادة السياسية وتوجهاتها في مجال توفير الرعاية الاجتماعية وخاصة بالنسبة لفئة المعوقين حيث اهتم أيضاً بالجانب الوقائي بالإضافة إلى الجانب العلاجي والتعليمي والتأهيلي، فقد أشارت المادة (٧) من هذا القانون إلى سعي الدولة إلى تقليل ظاهرة العوق في المجتمع ورعايتها للمعوقين بدنياً وعقلياً عن طريق تعليمهم وتأهيلهم وتشغيلهم حسب قدراتهم تمهيداً لدمجهم في المجتمع، كما تسعى إلى العناية بالمعوقين غير القادرين على العمل كلياً من جميع النواحي المادية والصحية والاجتماعية. وقد عززت المادة (٤٥) من القانون المذكور هذا الاتجاه، عندما أوضحت بأن التأهيل والرعاية حق لكل معوق تقدمه الدولة له بدون مقابل، وحددت الأسس التي تقدم بموجبها هذه الخدمات حسب درجة العوق. وبذلك يتم تأهيل المعوقين وإعادتهم إلى الأعمال والمهن التي كانوا يمارسونها قبل الإصابة بالعوق أو تأهيلهم على أعمال ومهن أخرى تناسجم مع ما لديهم من قدرات باستخدام الوسائل العلمية والفنية والتربيوية.

أما الأشخاص ذوي العوق الشديد القادرين على العمل جزئياً فقط، فيتم تأهيلهم وتوجيههم إلى الورش أو الجمعيات التعاونية الانتاجية أو إلى أي مجال عمل آخر يتلاءم مع قدراتهم الفعلية.

ولم تغفل المادة (٤٥) الرعاية التي يحتاجها غير القادرين على العمل كلياً، أي شديدي العجز والمتقدمين في السن، فأشارت إلى إنشاء مراكز ومجمعات للرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية تتكمّل فيها جميع الخدمات بالشكل الذي يضمن لهم حياة كريمة هادئة.

وبذلك شهدت الثمانينات توسيعاً كبيراً في النشاط الاجتماعي الموجه نحو رعاية المعوقين وتأهيلهم وفق النهج الذي حددته القوانين. فقد تأسس بذلك المركز التشخيصي للعوق، الذي يعتبر الهيئة الفنية التي تقوم باستقبال المعوقين وتشخيص طبيعة العوق ودرجته وتحديد العلاج وكذلك المعهد المتخصص الذي يرسلون إليه مع مراعاة مناطق سكنهم.

الف- المعاهد المتخصصة

ينتشر في بغداد والمحافظات ٤٩ معهداً للمعوقين لمختلف أنواع العوق منها ٢٦ معهداً (في مدينة بغداد كما هو مبين في الجدول - ١) وبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد ٤٨٥١ معوقاً، في حين بلغ

عدد الطلاب المعوقين الفعلى ١٥٣ طالباً أي ان هناك طاقة فائضة مهيئة لاستقبال (٦٩٨) طالباً آخر.

الجدول ١ عدد معاهد المعوقين في محافظات بغداد وطاقاتها الاستيعابية والموجود الفعلى

المحافظة	العدد	السعة	المجموع الاستيعابية	ذكور	إناث	المجموع	الطاقة	الموجود الفعلى
نينوى	٣	٢٩٠	٢٢٥	١٤٧	٥٠	١٩٧	٩٣	٩٣
صلاح الدين	١	٥٠	٢٢	٢٢	١٢	٣٤	١٦	٣٤
التأميم	٢	١٦٠	٧١	٦٧	١٦	٨٧	٧٣	٨٧
بغداد	٢٦	٣٢٢٥	٢١٤٩	٩٧٥	٣١٢٤	١٠١	١٠١	٣١٢٤
الأنبار	١	١٠٠	٣٤	١٤	٤٨	٥٢	٥٢	٤٨
بابل	٢	١١٠	٤٤	٢٧	٧١	٣٩	٣٩	٧١
كرلاع	٢	١٨٠	٧٩	٥٠	١٢٩	٥١	٥١	١٢٩
النجف	٢	١٤٠	٩٦	٣٩	١٣٥	٥	٥	١٣٥
واسط	١	١٠٠	٣٢	٢٣	٥٥	٤٥	٤٥	٥٥
ميسان	١	٤٠	٢٢	٢٢	٤٤	٤ -	٤ -	٤٤
البصرة	٣	٢٥٠	٥٣	٢٢	٧٥	١٧٥	٢	٧٥
دهوك	١	٣٠	٢٠	٨	٢٨	٢	٢	٢٨
أربيل	٤	١٧٦	٩١	٣٥	١٢٦	٥٠	٥٠	١٢٦
المجموع	٤٩	٤٨٥١	٢٨٦٠	١٢٩٣	١٥٣	٦٩٨		

ويبدو من البيانات التي يعرضها هذا الجدول ان نسبة الذكور هي الغالبة بين المستفيدين من خدمات هذه المعاهد.

١- معاهد الصم والبكم

يبلغ عدد معاهد الصم والبكم وضعايف السمع ١٧ معهداً منها خمسة معاهد في بغداد ومعهد واحد في كل من المحافظات الأخرى كما هو مبين في الجدول - ٢.

ويقبل الطفل المعوق في هذه المعاهد منذ السنة الثالثة من عمره حتى يبدأ تأهيله وتعليمه في سن مبكرة، ويستمر في الدراسة حتى يبلغ الخامسة عشر من العمر، يحال بعدها إلى مراكز التأهيل المهني.

ولا تقتصر أنشطة هذه المعاهد على التعليم والتأهيل فحسب، فهناك الكثير من الخدمات الأخرى الصحية والاجتماعية والترفيهية والرياضية.

كما تجدر الاشارة الى ان للبحث الاجتماعي أهمية كبيرة ضمن نشاط هذه المعاهد، حيث تقوم الباحثة الاجتماعية بدراسة حالة المعوق والتعاون معه ومع أسرته وادارة المعهد في معالجة كافة الصعوبات والمشاكل التي تواجهه.

الجدول ٢ عدد معاهد الصم والبكم وضعاف السمع في بغداد والمحافظات

الترتيب	اسم المعهد	المحافظة	تاريخ التأسيس
١	١٧ تموز	بغداد	١٩٥١
٢	الأعمال	بغداد	١٩٥٥
٣	الخانقى	بغداد	١٩٨٠
٤	العنيدة	بغداد	١٩٨٠
٥	الشروق	بغداد	١٩٨١
٦	الأعمال	نينوى	١٩٨١
٧	الأعمال	البصرة	١٩٨٠
٨	الأعمال	كريلاع	١٩٨٠
٩	الأعمال	النجف	١٩٨٠
١٠	الأعمال	بابل	١٩٨٣
١١	الأعمال	أربيل	١٩٨٠
١٢	الأعمال	دهوك	١٩٨٠
١٣	الأعمال	السليمانية	١٩٨٢
١٤	الأعمال	واسط	١٩٨٣
١٥	الأعمال	ميسان	١٩٨٣
١٦	البعث الخيري	الأنبار	١٩٧٥
١٧	الأعمال	صلاح الدين (بلد)	١٩٨٢

أسباب العوق السمعي

لقد أشارت الدراسات الميدانية التي أجرتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الى ان أهم أسباب العوق السمعي لدى الأطفال تعود الى الوراثة والصعوبات التي تحدث أثناء الولادة، والمرض. ويلاحظ ان جميع هذه العوامل الثلاثة يمكن تحجيم آثارها من خلال تكثيف الجهود الوقائية وبالتنسيق مع وزارة الصحة^(٥).

(٥) ابراهيم - زهور اسماعيل - «الاساليب الفنية في تعليم المعوقين سمعياً». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. بغداد ١٩٨٦.

تهدف معاهد التخلف العقلي الى رعاية المعوقين عقلياً ونفسياً وتقدم لهم الخدمات التربوية التي تتلاءم ومستواهم العقلي من حيث القراءة والحساب والمعلومات الحياتية والأعمال الفنية والرياضية مع تركيز خاص على برامج العناية الذاتية بالإضافة الى الخدمات الثقافية والاجتماعية والترفيهية والرياضية.

ويبلغ عدد هذه المعاهد في العراق ١٥ معهداً منها ثمانية معاهد في بغداد ومعهد في كل من المحافظات الأخرى المذكورة في الجدول - ٣.

الجدول ٣ عدد معاهد التخلف العقلي في بغداد والمحافظات

الترتيب	اسم المعهد	المحافظة	تاريخ التأسيس
١	الرجاء	بغداد	١٩٧٨
٢	المدى	بغداد	١٩٨١
٣	الروابي	بغداد	١٩٨١
٤	الشقاقي	بغداد	١٩٨٣
٥	الستابل	بغداد	١٩٨٠
٦	٧ نيسان	بغداد	١٩٨٢
٧	القادسية	بغداد	١٩٨٣
٨	الوفاء	بغداد	١٩٨٥
٩	الرجاء	التأمين	١٩٨٢
١٠	الرجاء	بابل	١٩٨٣
١١	الرجاء	النجف	١٩٨٠
١٢	الرجاء	نينوى	١٩٨٢
١٣	الرجاء	البصرة	١٩٨٠
١٤	الرجاء	كربلاء	١٩٨٢
١٥	الرجاء	السليمانية	١٩٨٤
١٦	الرجاء	أربيل	١٩٨٣

المصدر: «تجربة العراق في مجال المعوقين» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة رعاية المعوقين ١٩٨٥ ص. ٢١.

وشهد عام ١٩٨٨ نشاطاً بحثياً متميزاً استهدف تقويم الخدمات المقدمة للمعوقين بصورة عامة، وللمعوقين عقلياً بصورة خاصة شملت كافة جوانب هذه الرعاية بدءاً من التشخيص والتلقيح في المعاهد وتقسيم الطلبة إلى مجموعات وانتقالهم من مرحلة إلى أخرى، وهكذا، حتى ترحيلهم إلى مراكز التأهيل المهني وقد تم وضع التوصيات والمقترنات التي خلصت إليها الدراسات موضع التنفيذ ومن المؤمل هذا العام أن تحقق طفرة نوعية.

٣- معاهد رعاية المكفوفين

تعتبر رعاية المكفوفين من أول أنشطة الرعاية الاجتماعية المقدمة للمعوقين في القطر، حيث تركز اهتمام الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدينية على هذه الفئة من المعوقين منذ العقد الثاني من هذا القرن. أما الاهتمام بالمكفوفين من جانب الدولة فقد بدأ في عام ١٩٥٩ عند صدور نظام مؤسسات المكفوفين. وعندما صدر قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ تم تأسيس مركز رعاية المكفوفين وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتربيوية لهم وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وبذلك تم إنشاء عدة معاهد لرعاية المكفوفين في مختلف أنحاء القطر كما يظهر من الجدول - ٤.

الجدول ٤ عدد معاهد رعاية المكفوفين حسب المحافظات

الترتيب	اسم المعهد	المحافظة	تاريخ التأسيس
١	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	بغداد	١٩٤٩
٢	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	البصرة	١٩٧٧
٣	معهد رعاية وتأهيل المكفوفين	أربيل	١٩٨٠
٤	منتدى النور الثقافي للمكفوفين	بغداد	١٩٨١

المصدر: «تجربة العراق في مجال المعوقين» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة رعاية المعوقين ١٩٨٥، ص. ٢١.

ومن الجدير بالذكر أن المكفوفين يدرسون في هذه المعاهد نفس مناهج وزارة التربية، سواء لمرحلة الدراسة الابتدائية أو المتوسطة، باختلاف وسائل التعليم، حيث تستعمل طريقة برايل في القراءة والكتابة، وطريقة تاييلر ووسيلة الأباوكو (المعداد) في الرياضيات.

يتضح من النتائج الدراسية التي حققتها طلاب المعهد في الامتحانات الوزارية للصفوف النهائية للمرحلة الابتدائية والثانوية أن نسبة النجاح فيها كانت ١٠٠ في المائة وحاز الطلبة على الترتيب الأول على كافة مدارس القطر لثلاث سنوات متتالية^(٦).

(٦) تجربة العراق في مجال المعوقين - مصدر سابق - ص. ٢٥.

٤- العوق الفيزياوي

هناك معهدان في بغداد للعوق الفيزياوي هما معهد السعادة ومعهد المنار، أحدهما في جانب الرصافة والآخر في جانب الكرخ. ويدرس الطلاب فيما نفسم المناهج المقررة في المدارس الاعتيادية، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى الطبية والترفيهية.

٥- المعوقون العاجزون كلياً

وتدخل ضمن هذه الفئة فئة المسنين وشديدي العوق، حيث تنتشر في القطر ستة معاهد للمسنين تشكل احدى الحلقات المهمة لتكامل خدمات الرعاية.

٦- الورش المحمية والجمعيات التعاونية

تعتبر الورش المحمية والجمعيات التعاونية حالياً بمثابة المحطة الأخيرة التي تستثمر فيها كل المؤهلات والمهارات التي اكتسبها المعوق طيلة فترة بقائه في المعاهد التعليمية. وقد كان لهذا النوع من النشاط أهميته الخاصة حيث بدأ منذ مطلع هذا العام بالتعاون مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بغداد بتنفيذ مشروع توسيع وتفويية برامج التأهيل المهني، وهو المشروع الذي ساهم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والـ AGFUND والذي يستهدف تدريب مائة مدرس في مجال التأهيل المهني في الورش المحمية.

ثانياً- النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة العوق

إذا سلمنا بأن المعوق يحتاج إلى رعاية خاصة، وهذا يعني ضمناً أن هناك جهداً غير اعتيادي لابد أن يبذل في هذا الاتجاه يمكن أن يشكل بوجه عام عبئاً إضافياً سواء على الأسرة، بصورة خاصة، وعلى المجتمع، بصورة عامة.

ولكن المشكلة بالنسبة للأسرة في الدول النامية هي أن العبء المعنوي يبدو أشد وطأة من العبء المادي، ويستدل على ذلك من خلال عزوف الكثير من الأسر عن الاعتراف بوجود معوق لديه، لذلك نجد أن الاحصاءات الدقيقة عن عدد المعوقين واتجاهات العوق وأسبابه، نادراً ما تتتوفر بالدقّة المطلوبة في الدول النامية. إلا أن ذلك لا يعني أن النتائج الإضافية التي تترتب على تعليم المعوق وتأهيله يمكن أن تشكل عبئاً حقيقياً على المجتمع أو على الأسرة، خاصة إذا كان الاتجاه نحو شمول الرعاية يتطلب استخدام تقنية عالية. ولكن في نفس الوقت إذا لم يتم تعليم المعوق وتأهيله وتشغيله واستثمار قدراته المتاحة فإن الفئة المعالة من السكان ستتوسع على حساب الفئة المعيلة.

ومشكلة العوق في العراق لا تشكل عبئاً على الاسرة من الناحية المادية. فالخدمة التي تقدمها المعاهد مجانية بالإضافة الى توفير خدمات النقل المجاني ايضاً من المعهد واليه وتوفير الاجهزة المساعدة بعد ان يتم تشخيص نوع العوق ودرجته من قبل المركز التشخيصي للعوق. الا ان العبء الحقيقي هو العبء المعنوي الذي يتطلب الكثير من الجهد المنظم لتنمية المجتمع نحو قبول المعوق والتعامل معه على أساس الفرص المتكافئة ومنحه حق التعليم والتأهيل شأنه في ذلك شأن بقية الناس الاعتياديين. ولكن تبقى الرعاية الشاملة للمعوقين مكلفة بالنسبة للدول النامية وتشكل ضغطاً مضافاً على مواردها المحدودة.



